



المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية
Iraqi Journal For
Economic Sciences



PISSN : 1812-8742

EISSE ONLIN : 2791-092X

Arcif : 0.375

Determinants of public spending on sustainable social aspects- with reference to the experience of decentralization in Iraq

محددات الانفاق العام على الجوانب الاجتماعية المستدامة- مع
الإشارة الى تجربة اللا مركزية في العراق

نور شدهان عداي

Noor Shadahhan Adday

noorsh2@yahoo.com

وزارة المالية / الدائرة الاقتصادية

Abstract

This research has the main objective of examining the determinants of how central public expenditure is spread over certain social aspects compared with decentralized governance. To achieve this research, the extractive approach was based on the analytical descriptive method by collecting data and statistics on public expenditure and its trends and distributing it to the governorates, using data on the distribution of expenditure to social aspects such as health, education, employment and social welfare and based on the comparative approach to the experience of decentralization. It was found that public expenditure does not yield its return from sustainable social aspects because of the central government's flawed public spending behavior. This requires the use of the experience of decentralization as a participatory method of managing and distributing public expenditures, thereby achieving sustainable social dimensions that meet the needs and desires of the community.

Keywords: public spending, social aspects, Central governance, decentralized governance.

المستخلص

ينطوي هذا البحث على هدفاً رئيسياً يتمثل في دراسة المحددات التي يتوزع فيها الانفاق العام المركزي على بعض الجوانب الاجتماعية مع مقارنتها مع أسلوب الحكم اللامركزي، وللوصول الى تحقيق هذا البحث تم الاعتماد على المنهج الاستنباطي باستخدام الأسلوب الوصفي التحليلي من خلال جمع البيانات والإحصاءات عن الانفاق العام واتجاهاته وتوزيعه على المحافظات مع الاستعانة بالبيانات الخاصة بتوزيع الانفاق على الجوانب الاجتماعية كالصحة والتعليم والتشغيل والرعاية الاجتماعية والاستناد الى المنهج المقارن لمقارنتها مع تجربة اللامركزية وتم التوصل الى ان الانفاق العام لا يحقق

محددات الانفاق العام على الجوانب الاجتماعية المستدامة _ مع الإشارة الى تجربة اللا مركزية في العراق

مردوده من الجوانب الاجتماعية المستدامة نتيجة سلوك الانفاق العام المتخبط للحكومة المركزية، مما يتطلب وفق ذلك الاستعانة بتجربة اللامركزية كأسلوب تشاركي في ادارة النفقات العامة وحسن توزيعها بما يؤدي الى الوصول الى تحقيق الابعاد الاجتماعية المستدامة التي تحقق حاجات ورغبات الافراد المجتمعية.

الكلمات الرئيسية: الانفاق العام، الجوانب الاجتماعية، الحكم المركزي، الحكم اللامركزي.

المقدمة

بعد فترات طويلة من التخبط في إدارة الحكم بالنظام المركزي في العراق الذي جرد المحافظات من دورها الرئيس في توزيع الانفاق بشكل يساهم في التنمية المحلية بالإدارة الرشيدة مما جعل الانفاق يصب في الجوانب ذات الطابع الاستهلاكي التي تتركز في تسيير مفاصل الدولة، فضلاً عن توفير الامن والحماية للدولة ولا تخدم متطلبات المواطن الذي يروم الحصول على بعض المنافع الاجتماعية المجانية التي تقدمها الدولة بغية تحسين مستوى المعيشة وزيادة الرفاهية الاقتصادية للافراد. وكما هو معلوم أن أسلوب إدارة الحكم الجيد يتطلب نوع من التشاركية التي يوفرها النظام اللامركزي الذي يفسح المجال لمشاركة المحافظات في إدارة مالياتها وتوزيع الانفاق على المجالات التي تعزز من فرص التنمية في حدود ما مرسوم في الدستور العراقي وقانون المحافظات غير المنتظمة بإقليم رقم (21) لسنة 2008 المعدل لذا جاء البحث ليسلط الضوء على مجالات توزيع الانفاق العام في ظل المركزية واستعراض تجربة اللامركزية التي تركز على فواعل اقتصادية جديدة في إدارة وتنظيم الانفاق العام بشكل يساهم في إيلاء الاهتمام نحو خدمة المحافظة وتحسين الخدمات الاجتماعية للفرد نحو الوصول الى التنمية المستدامة .

الإطار العام للبحث

مشكلة البحث: ان اتساع مهام ومسؤوليات الحكومة المركزية جعلها تركز اهتمامها على جوانب محددة وتنحصر نفقاتها عليها وبغياب التعاون مع الحكومات اللامركزية تصبح البيروقراطية هي السائدة والنفقات معرضة للتبذير والاسراف وضعف في توفير الحاجات الاجتماعية ذات المساس بالأفراد، كون الأخير أكثر مقدرة على إدارة ماليته وأكثر كفاءة على توزيع الانفاق بما يحقق حاجة المحافظة والفرد في الوصول الى تنمية مستدامة . وعليه يتبادر السؤال الذي تدور حوله مشكلة البحث في الآتي:-

- ماهي المحددات التي تواجه توزيع النفقات العامة على الخدمات الاجتماعية وفق إدارة الحكم المركزي بالعراق؟

فرضية البحث: تؤسس فرضية البحث على الآتي " أن زيادة الانفاق العام على الجوانب الاجتماعية لها اثار إيجابية على التنمية المستدامة " .

أهمية البحث: للبحث أهمية كونه يهدف الى تسليط الضوء على محددات الانفاق العام في ظل المركزية المالية، مع أستعراض محددات الانفاق العام ضمن اللامركزية المالية .

أهداف البحث: يسعى البحث الى تحقيق الآتي :-

التعرف على الانفاق العام وأهم محدداته النظرية.

تحليل محددات الانفاق العام على المجالات الاجتماعية في ظل سيادة الحكم اللامركزي.

استعراض تجربة اللامركزية في توزيع الانفاق العام على المجالات الاجتماعية .

محددات الانفاق العام على الجوانب الاجتماعية المستدامة_ مع الإشارة الى تجربة اللا مركزية في العراق

منهجية البحث: تم استخدام المنهج الاستنباطي وبالاعتماد على المنهج الوصفي فيما يخص عرض الإطار المفاهيمي، كما اعتمد البحث على الأسلوب التحليلي في تحليل بيانات الانفاق العام والمؤشرات والابعاد الخاصة بالجوانب الاجتماعية التنموية، كما تم الاسلوب المقارن لبيان تجربة اللامركزية مع المركزية.

حدود البحث: تتمثل الحدود المكانية بالاقتصاد العراقي، أما الحدود الزمانية فتتمثل في المدة (2014-2023).

المحور الأول: الجانب النظري

أولاً : تعريف الانفاق العام ومحدداته. يعرف الانفاق العام على انه "مبالغ نقدية يقوم بانفاقه شخص معنوي عام بهدف تحقيق نفع عام (قناوي، 2006: 44). وأن تحديد حجم الانفاق العام أو حدوده في مكان وزمان معينين يتوقف على مجموعة من العوامل تتمثل في الآتي:- **العوامل السياسية.** من الناحية السياسية تواجهنا نظريتان متعارضتان: النظرية الفردية والنظرية الاشتراكية، أما النظرية الفردية توسع من نشاط الأفراد إلى أقصى الحدود بينما تضيق من النشاط الحكومي، فتقصر- على الدفاع الخارجي، وحفظ الأمن الداخلي، والقضاء، وبعض الأشغال العامة، ووجهة نظر أصحاب هذه النظرية أن افساح المجال أمام الأفراد، وتركهم أحراراً، ادعى إلى زيادة انتاجهم وإلى رفاهية المجموع. اما النظرية الاشتراكية فعلى العكس من ذلك، توسع من مدى نشاط الدولة إلى أقصى حد، حتى يشمل جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية، وحجتها في ذلك أن رفاهية المجتمع في وقتنا الحاضر تقوم على التعاون بين أفرادها وأن الدولة أقدر من الأفراد على تحقيق هذا التعاون وتنظيمه على أفضل وجه، حتى لا يستغل فرد آخر، ولا طبقة طبقة أخرى (عطية، 1969: 42).

العوامل المالية: تعد المقدرة المالية للدولة العنصر الرئيسي. لتحديد مقدار الإنفاق الواجب صرفه، أي قدرة الاقتصاد القومي على تحمل الأعباء العامة بمختلف أشكالها وصورها من الضرائب والقروض والاصدار النقدي الجديد دون الاضرار بمستوى معيشة الأفراد أو بالمقدرة الإنتاجية القومية، وتمثل الطاقة الضريبية أهم عناصر المقدرة القومية، ويقصد بالطاقة الضريبية القومية أو ما يعرف بالمقدرة التكلفة القومية أي قدرة الدخل القومي على تحمل الأعباء الضريبية أو بمعنى آخر تمويل تيارات عن طريق الضرائب (بانافع وعلي، 2020: 132).

العوامل الاقتصادية: يعبر مستوى النشاط الاقتصادي عن الحالة السائدة في الدولة سواء كانت في حالة ركود اقتصادي أو في حالة تضخم، إن مستوى النشاط الاقتصادي يؤثر على حجم الإنفاق العام، ففي حال انخفاض الطلب الفعلي الكلي في الاقتصاد عن المستوى الذي يحقق التشغيل الكامل للموارد او انخفاض مستوى النمو في الناتج المحلي الإجمالي تلجأ الدول إلى كبح الركود من خلال زيادة الإنفاق العام وخصوصاً الإنفاق الرأسمالي بهدف تنشيط الطلب الكلي في الاقتصاد وخلق طلب فعال مع توفير فرص عمل للتخفيف من حدة البطالة، ولا بد من الإشارة إلى ضرورة أن يتحمل القطاع الخاص دوره بالمساهمة في تحفيز النمو الاقتصادي وأن لا يقع عبء زيادة الإنفاق العام على كاهل القطاع العام لوحده خصوصاً إذا كانت الموازنة العامة للدولة تعاني من العجز، أما في حالة التضخم الذي يعبر عنه بزيادة مستوى الطلب الفعلي عن حجم المعروض من السلع والخدمات وارتفاع الأسعار، ولكي

محددات الانفاق العام على الجوانب الاجتماعية المستدامة - مع الإشارة الى تجربة اللا مركزية في العراق

تتمكن الدولة من معالجة مشكلة التضخم فإنها تقوم بتقليل الطلب الفعلي من خلال تخفيض حجم الإنفاق العام (خصاونة، 2014: 41).

ثانياً، التعريف بالجوانب الاجتماعية: تتضمن الجوانب الاجتماعية للتنمية المستدامة على مجالات زيادة قدرة الأفراد على استغلال الطاقة المتاحة لديهم إلى أقصى حد ممكن لتحقيق الرفاهية الاقتصادية، والجوانب الاجتماعية هو البعد الإنساني بالمعنى الضيق، وهو الذي يجعل من النمو وسيلة للالتحام الاجتماعي ولعملية التطوير في الاختيار الإنساني الذي يفترض فيه أن يتضمن قدراً من الإنصاف بين الأجيال المتعاقبة بمقدار ما هو بين الدول المختلفة وهكذا فإن الجوانب الاجتماعية للتنمية المستدامة تضم عدداً من المستهدفات التي تتعلق بالمنظومة الاجتماعية، التي تشكل في مجموعها إحدى الآليات الهامة لتقييم مدى نجاح الدولة في تحقيق التنمية المستدامة المدرجة في الشكل الآتي (عبد الخالق، 2014: 105):-

الشكل (1) المستهدفات الخاصة بالجوانب الاجتماعية المستدامة



المصدر : اعداد الباحث.

المحور الثاني: تحليل واقع الانفاق العام على الجوانب الاجتماعية في العراق

ان توجهات الانفاق العام العامة تخضع لمحددات عديدة أبرزها نظام ادارة الحكم والأهداف العامة التي تستهدفها الحكومة، وسوف نعرض على بيان اتجاهات الانفاق العام والاهداف الاجتماعية المستدامة من ذلك الانفاق مع بيان المحددات الرئيسية للإنفاق العام في العراق.

أولاً: اتجاهات الانفاق العام. تمثل دراسة اتجاهات الانفاق العام جانباً مهماً في الدراسات المالية لكونه الاداة التي تستخدمه الدولة في تحقيق الدور الذي تقوم به في مختلف المجالات، فهو يعكس كافة جوانب الانشطة العامة، والبرامج الحكومية في شتى الميادين في صورة أرقام واعتمادات تخصص لكل جانب منها، بهدف تلبية حاجات الأفراد وصولاً الى تحقيق أقصى نفع ممكن للمجتمع. ويتم التوصل الى اتجاهات الانفاق العام من خلال قياس معدل النمو السنوي، مع دراسة هيكله من خلال الجدول (1) الآتي:-

الجدول (1) هيكل الانفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري في العراق للمدة (2014-2023) مليون دينار

السنة	الانفاق العام	الانفاق الجاري	الانفاق الاستثماري	نسبة نمو الانفاق العام (%)	الاهمية النسبية للانفاق الجاري (%)	الاهمية النسبية للانفاق الاستثماري (%)
2014	113,473,516	77,986,166	35,487,350	—	68.7	31.3
2015	70,397,506	51,832,827	18,564,679	(38.0)	73.6	26.4
2016	76,067,433	51,173,425	15,894,008	8.1	67.3	20.9
2017	75,490,114	59,025,654	16,464,460	(0.8)	78.2	21.8
2018	80,873,188	67,052,856	13,820,332	38.1	82.9	17.1
2019	111,723,522	87,300,932	24,422,590	(31.9)	78.1	21.9
2020	76,082,442	72,873,537	3,208,905	(31.9)	95.8	4.2
2021	102,849,660	89,526,686	13,322,974	41.1	87.0	13.0
2022	116,959,581	104,941,090	12,018,491	13.7	89.7	10.3
2023	142,435,636	118,242,777	24,192,859	21.8	83.0	17.0
متوسط المدة					80.4	18.4

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات : وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، سلسلة بيانات.

محددات الانفاق العام على الجوانب الاجتماعية المستدامة _ مع الإشارة الى تجربة اللا مركزية في العراق

يبين الجدول (1) أن الانفاق الجاري يستحوذ على النسبة الأكبر من إجمالي الانفاق العام الذي بلغت نسبته كمتوسط للمدة (80.4%) فيما يشكل الانفاق الاستثماري نسبة ضئيلة البالغة كمتوسط مدة (18.4%) وذلك الفارق في الانفاق يرجع الى كونه إنفاق استهلاكي لا يتسم بالإنتاجية ولا يسهم في التنمية الاقتصادية. ونلاحظ انخفاض معدل نمو الانفاق العام لعام 2015 بنسبة (38-%) نتيجة انخفاض الكميات المصدرة للنفط بعد سيطرة إرهاب داعش على بعض المحافظات وتأثر الانفاق العام من جراء ذلك وأنعكس ذلك على انخفاض نمو الانفاق الاستثماري وانخفاض مساهمته بإجمالي الانفاق العام، ثم ارتفع معدل نمو الانفاق العام في عام 2016 بنسبة (8.1%) بعد بدء عمليات التحرير واستئناف حركة النشاط الاقتصادي ليعاود الانخفاض مرة أخرى عام 2017 بنسبة (0.8%) وعاود الانفاق نموه عام 2018 بنسبة (38.1%) وانخفض للأعوام 2019 و 2020 بنسبة (31.9%) على التوالي جراء انخفاض الإيرادات العامة التي تمويل الانفاق العام بسبب ظهور وباء كوفيد وتوقف النشاط الاقتصادي والتصدير لينعكس على انخفاض الانفاق الاستثماري وانخفاض مساهمته، بعدها ارتفع معدل نمو الانفاق العام عام 2021 بنسبة (41.1%) بعد إعادة الحركة والنشاط الاقتصادي في البلد لكنه انخفض في الأعوام 2022 و 2023 لتحديد معدل إنتاجية الانفاق العام لتحديد معدل إنتاجية الانفاق العام يتم الاعتماد على مؤشر الميل المتوسط للإنفاق العام، ويتم الحصول عليه من خلال ناتج قسمة الانفاق العام لسنة معينة على الناتج المحلي الإجمالي للسنة نفسها. وهي قيمة محصورة بين القيمتين (0-1) فإذا تجاوزت مرونة الإنفاق العام الواحد الصحيح، دل ذلك على أن التغير النسبي في الانفاق العام يفوق التغير النسبي في الناتج القومي الإجمالي، كما يعبر عن زيادة دور الدولة وتدخلها في النشاط الاقتصادي ليؤثر بذلك على إنتاجية الانفاق العام وإشباع الحاجات العامة في المجتمع (بأنافع وعلى: 130) كما مدرج في الجدول (2) الآتي:-

الجدول (2) معدل إنتاجية الانفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري للمدة (2014-2023)

السنة	انتاجية الانفاق العام (%)	انتاجية الانفاق الجاري (%)	انتاجية الانفاق الاستثماري (%)
2014	0.4	0.3	0.1
2015	0.4	0.3	0.1
2016	0.4	0.3	0.1
2017	0.3	0.3	0.1
2018	0.3	0.2	0.1
2019	0.4	0.3	0.1
2020	0.3	0.3	0.0
2021	0.3	0.3	0.0
2022	0.3	0.3	0.0
2023	0.4	0.3	0.1
المعدل	0.4	0.3	0.1

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات :

(1) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، المجموعة الإحصائية السنوية.

(2) وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، سلسلة بيانات غير منشورة.

نلاحظ من خلال الجدول (2) أن معدل إنتاجية الانفاق العام تبلغ (0.4) وهي بعيدة عن الواحد الصحيح وبذلك أن الانفاق العام يخلو من تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية نتيجة عدم كفاءة الصرف لوحدة الانفاق في ظل صعوبة إدارة المالية في ظل المركزية، بسبب التبذير والاسراف مما جعله ضعيف الجدوى الاقتصادية في البلد، كما أن إنتاجية الانفاق الجاري منخفضة لكون الإنفاق الجاري ينمو بنمو الإيرادات النفطية ويذهب غالبية تجاه الانفاق الاستهلاكي مسبباً عجز بنيوي في هيكل الانفاق العام، والأمر ذاته ينطبق على إنتاجية الانفاق الاستثماري فهي منخفضة أيضاً بسبب سوء التوزيع من جهة والتلكؤ في غالبية المشاريع الاستثمارية، نتيجة عدم صلاحية وحدات الانفاق لأنفاق الاعتمادات المرصودة لها في الموازنة إلا في إطار ما حدد لها في القانون

محددات الانفاق العام على الجوانب الاجتماعية المستدامة _ مع الإشارة الى تجربة اللا مركزية في العراق

والأنظمة الخاصة بالإدارة المركزية. وبذلك فان الانفاق العام الذي تديره الحكومة المركزية بوحدات الانفاق المختلفة إنفاق غير موجه ويقع في دائرة الاستنزاف وتآكل الموارد المالية على العكس من إدارة الحكومات اللامركزية.

توزيع الانفاق العام على المحافظات: ان المحافظات هي السلطات المسؤولة عن توجيه المالية العامة ضمن إدارة الحكم اللامركزي، مما يتطلب التعرف على توزيع الانفاق العام ضمن إدارة الحكم الحالي. كما مدرج في الجدول الآتي:-

الجدول (3) نسبة إنفاق كل محافظة الى الانفاق العام في العراق للمدة (2018-2023)

المحافظة	2018	2019	2020	2021	2022	2023	المعدل (%)
محافظة البصرة	1.6	1.6	1.7	2.2	2.4	0.3	1.6
محافظة نينوى	0.0	0.2	0.2	0.4	0.5	0.2	0.3
محافظة بغداد	3.4	2.9	4.0	3.1	3.1	0.1	2.8
محافظة ذي قار	1.2	1.0	1.4	1.2	1.1	0.1	1.0
محافظة ديالى	0.9	0.8	1.1	1.0	1.0	0.1	0.8
محافظة بابل	1.1	0.9	1.3	1.3	1.3	0.2	1.0
محافظة الانبار	0.0	0.6	0.4	0.8	1.3	0.3	0.7
محافظة ميسان	0.5	0.4	0.6	0.6	0.6	0.1	0.5
محافظة واسط	0.7	0.6	0.8	0.8	0.9	0.1	0.7
محافظة النجف	0.8	0.7	1.0	0.9	0.9	0.1	0.7
محافظة الديوانية	0.7	0.6	0.9	0.9	0.9	0.1	0.7
محافظة المثنى	0.4	0.3	0.5	0.4	0.5	0.1	0.4
محافظة كربلاء	0.7	0.6	0.9	0.8	0.8	0.1	0.7
محافظة صلاح الدين	0.0	0.1	0.2	0.2	0.2	0.1	0.1

المصدر : وزارة المالية، دائرة المحاسبة، سلسلة بيانات.

* عدم توفر البيانات للمدة (2014-2017) لاختلاف التوزيعات المعتمدة.

نلاحظ من الجدول (3) أن أعلى إنفاق كان من نصيب محافظة بغداد بمعدل (2.8%) وذلك بسبب التركيز السكاني في محافظة بغداد مع ارتفاع مصاريف العاصمة المتعددة التي تتطلبها حاجة البلد، تلتها محافظة البصرة بمعدل (1.6%) لكونها المحافظة الأكبر في العراق وتحتاج الى العديد من المصاريف، فيما كانت حصة بقية المحافظات منخفضة جداً لعدم التوازن في الإنفاق العام كما ان التخصيصات المخطط لكل محافظة لم تتوزع بشكل يضمن الاستغلال الأمثل للموارد وفق الميزة النسبية لكل محافظة وامكانياتها من الموارد الطبيعية وانما اعتمد مبدأ البترودولار، مما أدى الى ضياع الجهد التنموي لكل محافظة.

ثانياً، الانفاق العام على الجوانب الاجتماعية: يستخدم الانفاق العام كأداة بيد الحكومة لتحقيق أغراض اجتماعية، فهو يستهدف ضمان وصول بعض الخدمات العامة دون مقابل للجميع او للفئات محدودة الدخل، مع تحقيق التوازن الاجتماعي والحد من التفاوت بين دخول الافراد للوصول الى الرفاه الاجتماعي ونستعرض في ادناه أهم مستهدفات الحكومة على الخدمات الاجتماعية.

الانفاق العام على الجوانب المجانية: إن إعادة توزيع الدخل من خلال الإنفاق على الخدمات التي توزع بالمجان أو بسعر أقل من تكلفتها كالإنفاق على (الصحة والتعليم) يسهم في زيادة الدخل الحقيقية للمستفيدين من خدماتها، من ثم يعاد أثرها نحو بناء منظومة متكاملة تعزز التنمية البشرية المستدامة ويمكن بيان ذلك من خلال الجدول الآتي :-

محددات الانفاق العام على الجوانب الاجتماعية المستدامة - مع الإشارة الى تجربة اللا مركزية في العراق

جدول (4) نسبة الانفاق العام على الصحة والتعليم في العراق للمدة (2014-2023)

السنة	الانفاق العام	الانفاق على الصحة	الانفاق على التعليم	نسبة الانفاق على الصحة الى الانفاق العام	نسبة الانفاق على التعليم الى الانفاق العام %
2014	113,473,516	4,283,254.1	9,683,126.8	3.8	8.5
2015	70,397,506	3,772,844.9	8,988,200.6	5.4	12.8
2016	76,067,433	4,009,530.7	9,677,943.0	5.3	12.7
2017	75,490,114	3,298,298.9	10,128,545.8	4.4	13.4
2018	80,873,188	4,360,175.6	11,856,906.3	5.4	14.7
2019	111,723,522	5,447,030.9	12,430,855.8	6.2	14.2
2020	76,082,442	4,665,443.2	10,180,986.3	6.4	14.0
2021	102,849,660	6,063,518.9	11,603,439.7	5.9	11.3
2022	116,959,581	5,364,481.2	10,892,213.0	4.6	9.3
2023	142,435,636	5,714,000.1	11,247,826.4	4.0	7.9
متوسط المدة					
				5.1	11.9

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على:-

العامود (2) بيانات: وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، سلسلة بيانات زمنية غير منشورة (2014-2023).
العامود (3) و (5) بيانات وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، سلسلة بيانات.
الملاحظ من بيانات الجدول (4) ان نسبة الانفاق على الصحة الى الانفاق العام منخفضة جداً، اذ بلغت كمتوسط للمدة نسبة (5.1%) وهي بل تكاد تغطي متطلبات تك استيراد الادوية والمستلزمات الأساسية مع تغطية بناء المستشفيات والمراكز الصحية الجديدة او إعادة احياء وصيانة المتهاك منها، وبذلك أسهم انخفاض الانفاق العام على الصحة في تردي الواقع الصحي مع تراجع مؤشرات الصحة في العراق. كما نلاحظ النسبة الضئيلة والمحدودة للإنفاق على التعليم الى الانفاق العام التي بلغت كمتوسط للمدة نسبة (11.9%) مما أدى الى تراجع التعليم، بسبب سياسات الحكومة غير الواضحة التي آثرت زيادة في اعداد الكادر التعليمي وزيادة اجورهم ورواتبهم مع تردي البنى الارتكازية للمدارس والجامعات، واسهمت كذلك في تراجع مؤشرات التعليم في البلد. ومما لا شك فيه، ان سبب انخفاض الانفاق العام على الصحة والتعليم الى إيلاء الحكومة للجوانب الامنية والسياسية مع زيادة الانفاق الاستهلاكي على السلع الاستهلاكية غير الضرورية على حساب الانفاق على الجوانب الاجتماعية، مما أدى الى التأثير السلبي على التنمية المستدامة في البلد.

الانفاق العام لتخفيض معدلات البطالة: هناك علاقة إيجابية في زيادة الانفاق العام بخفض معدلات البطالة كون الانفاق العام يسهم في زيادة الطلب المحلي وزيادة الإنتاج والتشغيل والاستخدام الكامل التي تصب في زيادة دخل الفرد وتحسين المستوى المعاشي من ثم تحقيق الرفاه الاجتماعي، لكن الامر يختلف في الاقتصاد العراقي الذي يبينه الجدول الآتي:-

جدول (5) الانفاق العام على التشغيل ومعدل البطالة في العراق للمدة (2014-2023)

السنة	الانفاق العام	عدد العاملين في القطاع العام	عدد السكان	الأجور والرواتب	معدل البطالة %	نسبة عدد العاملين الى عدد السكان %	نسبة الأجور والرواتب الى الانفاق العام %
2014	113,473,516	—	36.0	32,578,061	10.6	—	28.7
2015	70,397,506	3,027,069	35.2	33,502,490	10.7	8.6	47.6
2016	76,067,433	2,800,000	36.2	31,833,403	10.8	7.7	41.8
2017	75,490,114	2,800,000	37.1	32,866,519	13.8	7.5	43.5
2018	80,873,188	2,894,712	38.1	35,835,520	12.9	7.6	44.3
2019	111,723,522	2,941,000	39.1	40,633,563	12.8	7.5	36.4
2020	76,082,442	3,200,000	40.2	40,037,296	13.7	8.0	52.6
2021	102,849,660	3,263,000	41.2	42,446,668	16.5	7.9	41.3
2022	116,959,581	3,500,000	42.2	43,614,045	15.6	8.3	37.3
2023	142,435,636	3,503,000	43.3	47,216,760	15.5	8.1	26.1
متوسط المدة							
						7.9	40.0

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات:

- العامود (2) و (3) و (4) وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، بيانات غير منشورة.
- العامود (6) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، سلسلة نشرات.

محددات الانفاق العام على الجوانب الاجتماعية المستدامة_ مع الإشارة الى تجربة اللا مركزية في العراق

نلاحظ من الجدول (5) أن الانفاق العام على التشغيل قد انحصر غالبية في القطاع العام اذ تجاوزت اعداد العاملين في القطاع العام (3.5) مليون نسمة خلال مدة البحث والبالغة نسبتهم الى اجمالي عدد السكان كمتوسط للمدة نسبة (7.9%) ويعود سبب ذلك الى سياسات الحكومة المركزية التي عززت من تشجيع العمل في القطاع العام ذو المكاسب الامنة مع عدم توفير البيئة الاستثمارية لامن العمل القطاع الخاص في المشاريع الإنتاجية مما أدى الى انخفاض حجم الإنتاج المحتمل في البلد، يضاف الى ذلك عزوف القطاع الخاص عن مزاوله نشاطه في الازمات مثل ازمة وباء كوفيد وبذلك ان معدلات البطالة ازدادت بشكل كبير ولم تفلح السياسة الانفاقية في التأثير الإيجابي على التشغيل وخلق فرص عمل جديدة لخفض معدلات البطالة في العراق.

الانفاق العام لتخفيض التفاوت في توزيع الدخل والقضاء على الفقر: يعد هدف تخفيض التفاوت في توزيع الدخل فيما بين أفراد المجتمع من الأهداف الأساسية لعملية التنمية الاقتصادية المستدامة، إذ قامت الحكومة المركزية لضمان العدالة والمساواة في توزيع الدخل باستحداث نظام الحماية الاجتماعية الذي يتضمن (الرواتب والمكافآت التقاعدية للمدنيين والعسكريين، نظام البطاقة التموينية، شبكة الحماية الاجتماعية، الإغاثة والمعونة الاجتماعية للمهجرين، رواتب المعينين لرعاية ذوي الإعاقة لغير الموظفين)، بما يوفر تحسين مستوى معيشة محدودي الدخل والقضاء على الفقر في البلد. وكما مدرج تفصيله في الجدول الآتي :-

جدول (6) الانفاق العام على الرعاية الاجتماعية للمدة (2014-2023) مليون دينار

السنة	الانفاق العام	الانفاق على الرعاية الاجتماعية	معدل الفقر %	نسبة الرعاية الاجتماعية الى الانفاق العام %
2014	113,473,516	4,375,602	22.5	12.7
2015	70,397,506	11,447,905	22.5	16.3
2016	76,067,433	10,350,617	30.0	13.6
2017	75,490,114	14,822,562	21.3	19.6
2018	80,873,188	15,166,802	20.5	18.8
2019	111,723,522	19,696,020	20	17.6
2020	76,082,442	16,427,871	31.7	21.6
2021	102,849,660	18,979,327	20.0	18.5
2022	116,959,581	24,783,474	25.8	21.2
2023	142,435,636	24,988,374	23.6	17.5
متوسط المدة				17.7

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات: العامود (2) و (3) وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، بيانات غير منشورة العامود (5) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، سلسلة نشرات. تشير بيانات الجدول (6) أن نسبة الانفاق على الحماية الاجتماعية الى الانفاق العام ضئيل ومحدود التي بلغت كمتوسط للمدة نسبة (12.7%)، وبالرغم من أهمية تلك المبالغ الا انها لم تسهم في تحسين المستوى المعاشي للغالبية العظمى من محدودي الدخل وتقليل معدلات الفقر في العراق التي تراوحت في حدود (20-30.7%) مما أدى الى شيوع الحرمان وارتفاع الفقر المدقع لدى الكثير من الافراد في العراق.

ثالثاً : محدّدات الانفاق العام على الجوانب الاجتماعية

اتجه الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 الى التحول من الاقتصاد الشامل المخطط الى اقتصاد السوق الذي يستهدف ان يكون للقطاع الخاص الدور الرئيس في تكوين الفائض الاقتصادي تحت رقابة وارشاف الحكومة المركزية، الا ان الاقتصاد العراقي يعاني من فقدان الهوية الاقتصادية لتحديد مساره، وهذا الأمر انعكس سلباً على السياسة المالية إذ أصبحت الموازنة العامة تعتمد اعتماداً شبه كامل على الإيرادات النفطية في تمويل الانفاق

محددات الانفاق العام على الجوانب الاجتماعية المستدامة _ مع الإشارة الى تجربة اللا مركزية في العراق

العام مع شحة مصادر الدخل الأخرى، وان الزيادة في الانفاق العام التي انتهجتها السياسة المالية نحو معالجة الركود الناتج عن ضعف القاعدة الإنتاجية كانت تتجه نحو الانفاق الاستهلاكي على حساب الانفاق الاستثماري وضعف توجيهه نحو الابعاد الاقتصادية والاجتماعية. يضاف الى ذلك ان المحافظات فاقدة الهوية هي الأخرى نتيجة ضعف صلاحيتها الجبائية والانفاقية مع نشوب حالة من الاعتماد على الحكومة المركزية التي تركز على اهداف تسيير مفاصل الدولة مقابل الأهداف الفرد الاجتماعية، أن الكلفة الاجتماعية للتنمية تتطلب أن تقوم الدولة بمنح أدوار للإدارات المحلية في الجبائية والانفاق لتكون قادرة على تجاوز حالة الركود إلى اقتصاد منتج ومتنوع ومستدام.

المحور الثالث: استعراض واقع اللامركزية في العراق

يعد توجيه الانفاق من قبل السلطات اللامركزية أحد أوجه الاستقلالية المالية التي تسهم في توسيع تلبية احتياجات السكان وتمويل مشروعاتهم وتحسين متطلبات الخدمات الاجتماعية للأفراد.

أولاً: واقع اللامركزية في العراق: تعد تجربة العراق مع اللامركزية تجربة حديثة وان كان القانون (159) الصادر عام 1969 قد أسس الإدارات المحلية، إذ ان هذه الإدارات كانت تحت سلطة الحكومة المركزية وتأتّم بأمرتها. ثم تشكل اقليم كردستان واخذ يتمتع بالحكم الذاتي الذي أسس شكلاً من اشكال الفيدرالية في العراق (تقرير وزارة التخطيط: 73). وفي عام 2005 ومع التصديق على الدستور العراقي لسنة 2005 تحول العراق الى نظام اتحادي من خلال ما تضمنته المادة (116) "يتكون النظام الاتحادي في جمهورية العراق من عاصمة واقاليم ومحافظات لامركزية وإدارات محلية". وبذلك وقد تم التعبير عن اللامركزية تشريعياً ولأول مرة من خلال قانون (21) لسنة 2008 الذي أطلق عليه قانون المحافظات غير المنتظمة في اقليم وأصبح معروفاً باسم قانون المحافظات ويسري على (15) محافظة من مجموع (18) محافظة باستثناء محافظات اقليم كردستان الثلاث (أربيل، دهوك، والسليمانية) وتضمن القانون أكثر من 50 مادة. وقد عدل هذا القانون ثلاث مرات ويعد التعديلين الأول والثاني متوافقاً مع تطبيق اللامركزية فيما تضمن التعديل الثالث تراجعاً عن هذا المبدأ، لجهة خفض عدد المقاعد وإلغاء مجالس النواحي وإعادة ربط بعض الدوائر بالوزارات الاتحادية. إذ تقرر تنفيذ اللامركزية على مستوى (8) وزارات اتحادية مع منح المحافظات سلطات فنية وقانونية وإدارية تمارسها على مستوى المديريات الخاصة بهذه الوزارات (التربية، الصحة والبيئة، البلديات والاشغال العامة، الزراعة، الاعمار والاسكان، العمل والشؤون الاجتماعية، والشباب والرياضة، المالية) وقد شهد هذا القانون اعتراض السلطة المالية حول مدى قدرة الحكومات المحلية على تدبير عوائد مالية على المستوى المحلي وكيفية توجيه نفقاتها. علماً ان القانون المذكور يمنحها سلطة جبائية الضرائب والرسوم ما دامت متسقة مع قوانين الحكومة الاتحادية كما انه يرسم كيفية إدارة النفقات العامة. وبموجب التعديلات المتعاقبة للقانون المذكور آنفاً توسعت السلطات لتشمل السلطات القانونية واصبحت سياسات الحكومة المحلية ومجالس المحافظات تسمو على السياسات الاتحادية التي تدار بالنهج التشاركي بين المستويين، وهذا

محددات الانفاق العام على الجوانب الاجتماعية المستدامة _ مع الإشارة الى تجربة اللا مركزية في العراق

أدى الى تمكين المحافظات من تفعيل التشريعات واللوائح والانظمة والتدابير الادارية الخاصة على مستوى المحافظة، وبذلك تمت ترجمة جوهر فكرة اللامركزية في تحويل الوزارات الثمان لتصبح مسؤولية الخدمات العامة من قبل السلطات المحلية.

ثانياً : اللامركزية كإطار لخدمة الجوانب الاجتماعية المستدامة: تتسم اللامركزية بأنها عملية تقسيم الوظائف الإدارية بين السلطة المركزية في العاصمة وبين عدد من الهيئات والمؤسسات التي تباشر أعمالها بصورة مستقلة عن السلطة المركزية لكن تحت اشرافها مما يجعلها تتمتع باستقلال في قراراتها الإدارية والمالية (إبراهيم، 2000: 162)، وتعد المسؤولية المالية عنصر رئيسي. لتحقيق اللامركزية (عبد الوهاب، 2009: 6) لما تتمتع به الاموال من فرصة لتنفيذ برامج وقرارات الحكومة المحلية، وتتمكن من خلالها من تحقيق أهدافها، ثم ان ضمان التمويل الذاتي للسلطات المحلية ومدى سلطتها على مواردها هي مصدر استقلالية قرارها لان الذي يملك المورد المالي يملك سلطة القرار فيمكن بالتالي وضع سلم أولويات تنموية محلياً، بعيداً عن وصاية الحكومة المركزية وبذلك ان اللامركزية تعني تحويل الهيئات المحلية المنتخبة بعض مسؤوليات الانفاق، وبعض صلاحيات تعبئة الإيرادات المحلية لتمويل الأنشطة التي تقوم بها، بما يكفل لهذه الهيئات المحلية الاستقلالية في صنع قراراتها المالية (الياسري، 2017: 25-26) باعتبارها الاقدر على إعادة التوزيع وتحديد المنتفعين من سياسة اعادة التوزيع بالشكل الذي يقلص من حجم المنافع الموجهة لغير المستفيدين من هذه البرامج وذلك بما تمتلكه من قدرات مالية وضريبية وسياسية ومؤسسية تمكنها من اداء هذه المهمة. كما ان لها إمكانية تكييف وترتيب أولويات نفقاتها بشكل أفضل حسب احتياجات السكان داخل المجتمع المحلي، وذلك لامتلاك الحكومات المحلية قدر كافي من المعلومات أكثر من الحكومات المركزية مما يسهم في انسيابية تقديم الجوانب الاجتماعية دون اليعاز من الحكومة المركزية، وذلك من شأنه أن يعمل على تخفيف العبء البيروقراطي الواقع على الحكومة المركزية ويزيد من الكفاءة على المستوى المحلي، فضلاً على ان الحاجة الى الانفاق لمسيرة المشاريع التنموية يؤدي إلى تمكين الهيئات المحلية من خلق مصادر تمويل جديدة واستنهاض همم الأفراد للمساهمة في إنجاز المشروعات المفيدة وترشيد استثمارات للموارد المتاحة وتوجيهها نحو المشروعات الضرورية وذلك يقلل من الضغوط على السلطة المركزية في توزيع الموارد مما يفضي الى زيادة فرص العمل والوصول الى التنمية الاقتصادية، من ثم تشجيع المواطنين على المشاركة في اتخاذ القرارات وتخصيص ومراقبة استخدام الاموال العامة مع توطيد دعائم الثقة بين الحكومة والافراد (الطوخي، 2006: 6) ولما كان حجم الموارد المالية للسلطة المحلية هو العامل الحاسم الذي يحدد قدرتها على المشاركة في الانفاق لفئات المجتمع، فإنه يتطلب تحمل مسؤولية الانفاق على المستهدفات الاجتماعية الرئيسة للتنمية المستدامة (التعليم والصحة وتقليص البطالة والفقر) إذ حدد قانون ادارة الدولة العراقية لعام 2004 في المادة (14) مسؤولية الانفاق من قبل جميع المستويات الحكومية والادارية، ومجالات

محددات الانفاق العام على الجوانب الاجتماعية المستدامة _ مع الإشارة الى تجربة اللا مركزية في العراق

الانفاق، التي نصت على (للفرد الحق بالأمن والتعليم والعناية الصحية والضمان الاجتماعي، وعلى الدولة العراقية ووحداتها الحكومية وبضمنها الاقاليم والمحافظات والبلديات والادارات المحلية، بحدود مواردها، ومع الاخذ بنظر الاعتبار الحاجات الحيوية الأخرى وأن تسعى لتوفير الرفاه وفرص العمل للشعب). ووفق هذه المادة هناك محددات للانفاق العام على الجوانب الاجتماعية في ظل الحكم اللامركزي تتمثل في الآتي:-

ان الجهات الحكومية والإدارية مسؤولة عن انفاق الموارد المالية في الدولة تتمثل في السلطة الاتحادية وسلطات الأقاليم والمحافظات والبلديات والإدارات المحلية وتتحدد مهام السلطة المركزية في الاشراف والرقابة على الانفاق العام. أي يقتصر دور الحكومة المركزية على وضع السياسات العامة وترك التنفيذ السلطة المحلية. يتحدد انفاق الموارد لتلك الجهات الحكومية والإدارية في حدود مواردها المتوفرة لديها، ولا يجوز لها ان تنفق أكثر مما تمتلكه من أموال. منح قانون المحافظات غير المنتظمة باقليم الصلاحية الكاملة للحكومات المحلية في ادارة المالية العامة، ولكن تبقى بعض المشاكل من تتطلب إلزام الحكومات المركزية للحكومات المحلية في الخدمات المشتركة بين المحافظات والحكومات المحلية وكيفية عمل التنسيق ما بين المحافظات حول المسائل التي تقتضي تدخل السلطة المركزية. أن إدارة مواردها المالية يحتم عليها أن تقتصر ايراداتها على الضرائب لأنها في بعض الأحيان غير كافية لتغطية جميع الخدمات المحلية، كما أنه من الممكن أن تخلق تفاوت اجتماعي، بسبب اختلاف حصيلتها ومستويات النمو من منطقة لأخرى. تقليل العبء على الحكومة المركزية في إدارة نفقاتها العامة، لكون سكان المحافظات هم أكثر خبرة في إدارة شؤونهم المحلية وتحديد البرامج والمشروعات المحلية في مجالات الصحة والتعليم والضمان الاجتماعي وهي المجالات التي تتطلب موارد مالية كبيرة. ان يكون هنالك أولوية في انفاق الموارد المالية لمجالات اجتماعية تصب في توفير فرص عمل للعاطلين وتخفيف الفقر وتحقيق الرفاه الاجتماعي. هناك مشاكل أخرى مرتبطة بتوزيع مهام الانفاق، يجب السيطرة عليها مثل تتمثل في نقص التمويل، والفقر وضعف القدرات المحلية، تدني مستوى القوى البشرية التي تتولى مهام الإدارة ضمن وحدات اللامركزية، كما يمثل الفساد واختلاس الأموال وعدم كفاية الموارد وعزوف أصحاب المصلحة عن المشاركة في برامج التنمية المحلية، التحدي الأكبر في إتمام عملية اللامركزية وانعدام الإرادة السياسية لدى القائمين على تبني اللامركزية المالية، وهذا يتطلب الاهتمام بحل الإشكاليات الدستورية التي تواجه تطبيق اللامركزية مثل موقع الإدارة المحلية في الدستور الحالي كجزء من السلطة التنفيذية مما يحول دون ممارسة المجالس المحلية رقابة حقيقية على الأجهزة التنفيذية ومساءلتها وحل جميع المشاكل العالقة.

الاستنتاجات

1. هنالك محددات تلازم حركة الانفاق العام ابرزها ادارة السلطة المركزية للامور المالية في ظل الريعية الاقتصادية، فضلاً عن تذبذبات مصادر تمويل الانفاق العام، يضاف الى ذلك عدم تمتع المحافظات بالاستقلالية المالية في جباية مواردها ومن ثم إعادة انفاقها على النشاطات ذات المساس المباشر بحاجات الافراد، الذي أسهم في التأثير السلبي على متطلبات تحقيق الجوانب الاجتماعية في العراق.

محددات الإنفاق العام على الجوانب الاجتماعية المستدامة _ مع الإشارة الى تجربة اللا مركزية في العراق

2. تبين لنا ضعف توجهات الإنفاق العام على الجوانب الاجتماعية، مما أدى الى انخفاض المردود الاجتماعي المستدام من ضمنها تراجع مؤشرات الصحة والتعليم واتساع الفقر والبطالة بالاقتصاد العراقي.
3. ان ضعف إنتاجية الإنفاق العام ولاسيما الإنفاق الاستثماري يعطينا ملامح ان الإنفاق العام يسير باتجاه استهلاكي لأجل تسيير أجهزة الدولة ولا يحقق النفع العام.
4. ان ضعف التخطيط المالي وتوجيه الإنفاق العام حسب نظام البترودولار وإهمال التوزيع الجغرافي سيؤدي الى اجحاف بعض المحافظات وضعف مصادر تمويل نفقاتها جراء التفاوت في الثروات والموارد المالية بين المحافظات واتساع المحرومية لبعض المحافظات.
5. تساعد اللامركزية على تحسين قرارات السلطات المحلية في توجيه الإنفاق العام، بشكل يساهم في تحسين مستويات أبعاد التنمية الاجتماعية المستدامة كونها تحقق عملية ضبط للإنفاق العام في حدود ما مرسوم للمحافظة من إيرادات ولخدمة المحافظات بشكل أكثر كفاءة.

التوصيات

1. لكي تستطيع الدولة القيام بدورها وتستخدم النفقات استخداماً عقلانياً ورشيداً ينبغي تطبيق سياسة تنموية شاملة من خلال التخطيط المالي لضبط الموازنة العامة لتوجيه الإنفاق العام نحو المجالات الاجتماعية، وهذا يعني أن الإنفاق يجب ان يكون موافق للحالة الاجتماعية للأفراد بما يخدم المجتمع.
2. منح قدر أكبر من الاهتمام لتمويل الجوانب المجانية التعليم والصحة كإحدى الأولويات لسياسات التنمية بما ينطوي عليه من تدبير للموارد اللازمة للإنفاق عليهما، إذ ترتبط جودة التعليم والصحة بالتنمية الاجتماعية المستدامة.
3. الحد من الفقر والعمل على تخفيض معدلاته من خلال إصلاح المؤسسات الانتاجية العامة، من أجل توفير فرص العمل، وتعزيز عمليات النمو لصالح الفقراء.
4. إعادة توزيع التخصيصات الاستثمارية حسب البقعة الجغرافية لتكون أكثر توازناً وتكاملاً، وبما يتناسب مع الميزات والخصائص التي تتمتع بها كل محافظة.
5. تتطلب اللامركزية العمل على اقامة شراكة حقيقية بين الاطراف الفاعلة على المستوى المحلي (الوحدات المحلية، القطاع الخاص، منظمات المجتمع المدني، المواطنين) للتعاون في تحقيق التنمية المحلية وأن يقتصر دور الحكومة المركزية على وضع السياسات العامة وترك التنفيذ للأطراف المحلية.
6. تبني التطبيق الجزئي للامركزية المالية في إطار قانون جديد للإدارة المحلية على قطاعات معينة وفي محافظات معينة من اجل اثبات نجاح تلك التجربة.

المصادر References

1. إبراهيم، عبد الهادي (2000)، الادارة مفاهيمها وانواعها وعملياتها، دار المعرفة الجامعية للنشر، الاسكندرية.
2. بانافع وعلي، وحيد بن عبد الرحمن، عبد العزيز عبد المجيد (2020)، السياسة المالية بين أولويات النمو ومتطلبات العدالة، معهد الإدارة العامة، الرياض.
3. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، سلسلة بيانات.
4. جمهورية العراق، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، سلسلة بيانات زمنية غير منشورة.
5. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة، التقرير الطوعي الثاني للتحقق من أهداف التنمية المستدامة 2021، تموز 2021 .

محددات الانفاق العام على الجوانب الاجتماعية المستدامة _ مع الإشارة الى تجربة اللا مركزية في العراق

6. جمهورية العراق، وزارة المالية، دائرة المحاسبة، سلسلة بيانات مالية متاحة على الموقع الرسمي لوزارة المالية www.mof.gov.iq
7. خصاونة، محمد (2014) المالية العامة النظرية والتطبيق، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان.
8. الطوخي، سامي (2006)، اللامركزية المجتمعية -مدخل التمكين والتنمية المحلية المستدامة، اكااديمية السادات للعلوم الإدارية، القاهرة.
9. عبد الخالق، عبيد (2014)، التنمية البشرية وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة، ط1، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية.
10. عبد الوهاب، سمير (2009)، الاتجاهات المعاصرة للحكم المحلي والبلديات في ظل الادوار الجديدة للحكومة، ورقة عمل مقدمة في ملتقى الحكم المحلي والبلديات المنعقد في الاسكندرية، منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية، القاهرة.
11. عطية، محمود رياض (1969)، موجز في المالية العامة، دار المعارف للنشر، مصر.
12. قانون الإدارة المالية الاتحادية رقم (6) لسنة 2019 وتعديلاته.
13. قانون المحافظات غير المنتظمة بإقليم رقم (21) لسنة 2008 وتعديلاته المنشورة في جريدة الوقائع العراقية بالعدد (4284) في 2013 و (4487) في 2018.
14. قناوي، عزت (2006)، أساسيات في المالية العامة، دار العلم للنشر والتوزيع، الفيوم.
15. الياسري، محمد (2017)، اللامركزية المالية ومدى إمكانية تطبيقها في العراق في ظل تخصيصات الموازنة العامة للدولة، مجلة الدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، المجلد(9) ، العدد (3).